

1- أجب بصحيح او خطأ على العبارات التالية:(05 نقاط)

- ان اتخاذ أي قرار مالي هو قرار ملزم للشركة و لا يمكن الرجوع عن هذا القرار الا بخسائر فادحة (صحيح)
- الاحتياطات هي أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر او الاخطار المحتمل وقوعها. (خطأ)
- مؤسسات الادخار التعاقدية هي مؤسسات مالية تقوم بقبول الودائع من الافراد والمؤسسات ، كما تقوم بتقديم القروض لمن يطلبها. (خطأ)
- قرار التمويل هو القرار المتعلق بكيفية اختبار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة لتمويل الاستثمار في موجوداتها بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن. (صحيح)
- ان الترتيب الائتماني للشركة ومقدرتها على الاقتراض بشروط قياسية تعتمد في أهم وجوها على نسبة الدين في هيكل تمويل الشركة. (صحيح)

2- أشرح المصطلحات التالية:(05 نقاط)

- **الهيكل المالي** : هو تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها، وتشتمل على كافة العناصر التي تتكون منها مكونا الخصوم، سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل.
- **التوازن طويل الاجل**: هو قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بتاريخ استحقاقها بطريقة مستمرة في المستقبل و هذا التوازن يظهر بنقدية موجبة على المدى الطويل
- **الوظيفة المالية**: هي مجموعة المهام و العمليات التي تسعى في مجموعها الي البحث عن الاموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة في اطار محيطها المالي , بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الاموال و من خلال برامجها و خططها الاستثمارية , وكذا برامج تمويلها و حاجاتها اليومية.
- **الملائمة المالية**: هي قدرة المؤسسة على دفع أو تسديد ديونها في تاريخ استحقاقها في أي لحظة كانت، و بهذا فهي في علاقة دائمة مع السيولة و تقاس بالعلاقة التالية : الملائمة المالية= النقديات / ديون قصيرة الأجل.
- **الوساطة المالية**: عملية جلب موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات والمنظمات الحكومية و الأفراد، و ذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى، فالمؤسسة المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة.

- حلل وناقش العبارات التالية في ضوء ما درست: (10 نقاط)

أ - تعمل القرارات المالية على تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وذلك من خلال تحديد هيكل التمويل المناسب للمؤسسة وفق مناهج معينة.

القرار المالي هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال و امتلاك أصول، بحيث تهدف القرارات المالية الى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة، وذلك من خلال تحديد هيكل التمويل المناسب للمؤسسة وفق المناهج التالية:

أ- منهج التوازن: ويفترض هذا المنهج حالة توازن ومرونة مالية للهيكل المالي، وهذا يتطلب حساب تكلفة رأس المال في ضوء البدائل التمويلية المتاحة من مصادر التمويل المختلفة، في ظل افتراضات محددة وهي أن هناك عائد متوقع، وحالة معينة للطلب والعرض على الأموال في السوق المالي، تتحدد على أساس اتجاهات أسعار الفائدة، ثم القيام باختيار الميزج التمويلي، والذي يصاحبه أقل تكلفة.

ب- منهج التوازن المقارن: يفترض وجود معدل عائد إضافي يجب تحقيقه بالإضافة لتكلفة الأموال ولذلك يتم وضع العديد من الخطط المالية التي تحتوي على ميزج تمويلي مختلف وتقوم بتحديد أثر كل خطة على تكلفة الأموال، وبالتالي الوصول الى العائد الإضافي المطلوب، وبمقارنة هذه الخطط يمكن اختيار الميزج التمويلي المناسب للمؤسسة.

ت- منهج التوازن الحركي (الديناميكي): يفترض وجود متغيرين يؤثران في اختيار الميزج التمويلي، وهما المخاطر المالية ومخاطر الاعمال، حيث يتأثران بقيود البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة، وبمجموعة من العوامل متمثلة في: مدة الائتمان، مدى توفر المعلومات، وجود سياسة مالية واضحة محددة المعالم، على ان يتم اتخاذ القرار المالي في ضوء قيود لا يمكن الاستغناء عنها مثل: التكلفة، المركز الائتماني للمؤسسة، مجال استخدام الأموال، والقرارات المالية التي اتخذت في الماضي، وفي ضوء العمليات الإنتاجية والتسويقية ودرجة استغلال الأصول والموارد الإنتاجية، لأن ذلك يؤدي الى تغير الميزج التمويلي مع كل تغير في حجم أعمال المؤسسة.

ب- تعمل الوساطة المالية على تخفيض تكاليف التعامل في الأصول المالية المباشرة .

و يقصد بها التكاليف التي تنطوي عليها عمليات شراء الأصول المالية المباشرة و الاحتفاظ بها و بيعها، و هنا يستطيع الوسطاء الماليون تحقيق وفورات اقتصادية في ناحيتين، ناحية حجم العمليات المالية التي يقومون بها، و ناحية عدد مرات قيامهم بهذه العمليات. بالنسبة للناحية الأولى نجد أن الوسطاء يكون حجم عملياتهم كبيرا فإن توزيع التكاليف المصاحبة لهذه العمليات على هذا الحجم الكبير من الأصول المتعامل فيها يجعل نصيب كل واحد من هذه الأصول (الأوراق المباعة و المشتراة) من إجمالي هذه التكاليف (التكلفة المتوسطة) صغيرا جدا بالمقارنة مع التكلفة المتوسطة التي تتحملها كل واحدة من الأصول (الأوراق المالية) في العمليات الصغيرة المناظرة التي يقوم بها المدخرون النهائيون بأنفسهم.

أما بالنسبة للناحية الثانية فنجد أن عدد المرات التي يقوم فيها الوسطاء الماليون بعمليات شراء أو بيع أصول مالية يكون أقل من عدد المرات التي يقوم فيها المدخرون النهائيون بعمليات متشابهة، و بالطبع فإن تخفيض عدد العمليات يعني تخفيضا في تكاليف القيام بها، و السبب في انخفاض عدد عمليات التي يقوم بها الوسطاء الماليون عما يقوم به المدخرون النهائيون هو أن المدخر النهائي يتعين عليه أن يبيع قدرا من الأصول المالية التي في حوزته كلما اضطرته حاجته إلى السيولة إلى تحرير جزء من أرصده المحبوسة في تلك الأصول، أما الوسيط المالي فلا يقوم بمثل هذه العمليات عددا كبيرا من المرات، لأن حاجته إلى السيولة لا تكون مفاجئة و متكررة، فضلا عن أنه يتوقع باستمرار أن التيارات النقدية المتدفقة إليه (متحصلاته الكلية) تكون كافية لسد حاجته إلى السيولة.

بالتوفيق